الف عامل من الضفة الغربية والباقي من قطاع غزة(٢٦). ولا يخشى من منافسة العمالة العربية في اسرائيل للعمالة الاسرائيلية وذلك لكونها تمثل نسبة ضئيلة منها .

المبحث الثالث : التجارة عبر الجسور الاردنية :

تبع عملية فتح الجسور الاردنية بين الضفتين الشرقية والغربية استمرار قيام حركة تجارة نشيطة بينهما . وقد تأثرت هذه التجارة بطبيعة العلاقات التجارية الاسرائيلية مع الضفة الغربية وحركة التجارة بينهما . لذلك سنقوم بتحليل حركة التجارة بين الضفة الغربية واسرائيل وبين الضفتين الشرقية والغربية ، في كلا الاتجاهين .

اولا : التجارة الاسرائيلية مع الضفة الغربية :

منذ آب ١٩٦٧ لجأت اسرائيل الى تبني سياسة حرية التجارة في حركة السلع من اسرائيل الى الضفة الغربية عن اعتقاد بأن اسواق الضفة الغربية تشكل مجالا رحبا لاستيعاب المنتجات الصناعية الاسرائيلية ، كذلك انتهجت نفس السياسة بعد شهرين فيما يتعلق بحركة السلع من الضفة الغربية الى اسرائيل ما عدا فيما يتعلق باستيراد المنتجات الزراعية للضفة الغربية الى اسرائيل(٢٧). والتحفظ الذي تبديه اسرائيل امام حرية استيراد المنتجات الزراعية اليها يكمن في هيكل الاسعار المختلف بالنسبة لمنتجات الطرفين الزراعية ، حيث تعتبر مستويات الاسعار في الضفة الغربية منخفضة نسبيا عنها في اسرائيل مما يهدد بمنافسة قوية للانتاج الزراعي الاسرائيلي .

وقد سجلت حركة التجارة بينهما نشاطا ملحوظا خلال عام ١٩٦٩ حيث زادت قيمتها بنسبة ٢١٪ بالمقارنة مع عام ١٩٦٨ . ويلاحظ ان نشاط التجارة بينهما يتركز في حركة الاستيراد للضفة الغربية من اسرائيل والتي ارتفعت بمعدل ٢٩٪ خلال عام ١٩٦٩ عن عام ١٩٦٨ (انظر الجدول رقم ٥) . ويلاحظ ان نشاط حركة الاستيراد من اسرائيل يتركز في المنتجات الصناعية التي ارتفعت بما نسبته ٤٨٪ خلال عام ١٩٦٩ بالمقارنة مع عام ١٩٦٨ ، وقد شكلت الواردات الصناعية للضفة الغربية من اسرائيل ما نسبته ٨٣٪ ، ٨٢٪ من اجمالي المستوردات لعامي ١٩٦٨ و١٩٦٩ على التوالي . ويلاحظ ان المستوردات الزراعية من اسرائيل هي في مستوى ثابت نسبيا اقرب الى التراجع منه الى التزايد (انظر الجدول رقم ٤) . وتتركز المستوردات الصناعية للضفة الغربية من اسرائيل في المنسوجات والمواد البلاستيكية والجلود والمنتجات البترولية والمواد النثرية(٢٨).

وبالنسبة لصادرات الضفة الغربية لاسرائيل يلاحظ بانها قد مالت نحو الانخفاض خلال عام ١٩٦٩ بالمقارنة مع عام ١٩٦٨ وبنسبة بلغت ٨٪ ، وقد تركز هذا الانخفاض في المنتجات الزراعية التي لا تشجع اسرائيل استيرادها من الضفة الغربية ، بينما سجلت الصادرات الصناعية من الضفة الغربية الى اسرائيل زيادة طفيفة وبنسبة ٣٪ (انظر الجدول رقم ٥) . ويلاحظ ان صادرات الضفة الغربية الصناعية لاسرائيل تركزت في المنتجات الاثرية والتحف والمنتجات اليدوية والاحجار. وتركزت الصادرات الزراعية في الزيتون للاستهلاك المحلي والعنب لصناعة الخمور والخيار لصناعة التعليب . (انظر الجدول رقم ٦) مع ملاحظة ان الصادرات من هذه المنتجات قد شكلت ما نسبته ١٣٪ في المتوسط من انتاجها الكلي ، وما نسبته ٧٪ من الانتاج الزراعي الكلي . (انظر الجدول رقم ٦) .

وقد سجل الميزان التجاري بين الضفة الغربية واسرائيل ، ومنذ قيام هذه التجارة ، فائضا آخذا في التزايد بصورة ملحوظة لصالح اسرائيل . فقد ازداد هذا الفائض من ٩٠٢ مليون دينار خلال عام ١٩٦٨ الى ١٨٠٩ مليون دينار خلال عام ١٩٦٩ ، وبنسبة مقدارها ١٠٥٪ . ورغم ان كلا من التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية للضفة الغربية مع اسرائيل تسجل عجزا في الميزان التجاري ، فان المنتجات الصناعية هي المسؤولة عن المعدل الكبير للعجز (انظر الجدول رقم ٤) . ففي الوقت الذي سجلت التجارة في المنتجات الصناعية عجزا مقداره ١٥٠٩ مليون دينار لصالح اسرائيل خلال عام ١٩٦٩ ، فقد سجلت التجارة في المنتجات الزراعية عجزا مقداره ٣٠١ مليون دينار لنفس العام . ويلاحظ ان العجز في ميزان التجارة بين اسرائيل والضفة الغربية يمول في جزء رئيسي منه عن طريق فائض حساب الخدمات بينهما لصالح الضفة الغربية ، والمسؤول عن هذا الفائض نفقات الاسرائيليين السياح في الضفة الغربية ، ودخل العاملين العرب في اسرائيل. فقد لوحظ ان فائض حساب الخدمات قد مول في عام ١٩٦٨